

إذا ذكر لا الناقية
يكن بكل واحد من
المعطوفين

طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما حنث وكذا الوحلف لا يكلم فلا تأ ولا فلانا
أما إذا حلف لا يذوق طعاما وشرابا فذاق أحدهما لا يحنث أهـ يعني أن لا
النافذة إذا أعادها في العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا يفرق بين
أن يكون اسمين أو فعلين كما هنا وإذا راجعها والحالة هذه تعود إلى معصية فتأري
الرجعية مقصي حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كرر لولا النافية أنه لو
ذاق طعاما ولا شرابا أيضا يحنث مرتين لأنه صاريحين وكذا في الصورة
المسئول عنها الآن يقال إن فيها يمين واحدة لأن قول الخالف ولا تذوقه بمعنى
قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كأن الحلوف عليه شيء واحد فاقبل
ولا تجعل فالحل قد اشكل في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا
يدخل بيت زيد فدخل البيتين ولم يسبق له عليها طلاق أصلا ويريد الآن مراجعتها
في العدة برضاها بعد جد يدخل له ذلك نعم في رجل حلف بالطلاق
على زوجته أن لا يخرج إلا أنه قال لها اذنت لك بالخروج كلما أردت فهل إذا
خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث نعم لا يخرجها بغير ذني أو الأبداني أو بأمر
أو بعلي أو برضا في شرط للبر للكل خروج إذن الألف أو حررق أو فرقة ولو نوى
الأذن مرة ذين وتعمل بيمينته بخروجها مرة بلا إذن ولو قال كلما خرجت فقد
أذنت لك سقط أذنه ولو نهاها بعد صبح عند محمد وعليه الفتوى ولو لوجبة
أهـ علا في التنويرين باب اليمين في الدخول والخروج في رجل به دار
الصرع يصرع في أوقات ثم يصفق وتكر منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه
وذهب عقله لدي بينة شرعية أخبروا بذلك فهل لا يقع طلاقه حال
صرعه نعم والصروع إذا طلق أمراة في حال الصرع لا يقع طلاقه وكذا
أجاب صاحب المحط عادية من الأحكامات من كتاب الطلاق في امرأة
أتمت زوجها بأنه أخذها امتعة معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق
الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فترافعا لدي حاكم شرعي وأدعت عليه
بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وإن ذلك عنه وثبتت ذلك كله
بالبينة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث حيث ثبت أقاربه
بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صح بذلك
في الفصول العبادية وجامع الفصولين في رجل حلف لا يدخل دار بنته

حلف لا يدخل بيت
نفسه ولا يدخل
بيت زيد

حلف لا يخرج
الإباضي ثم قال
أذنت في الخروج
كلما أردت سقط
الأذن

لا يقع طلاق الفروع
حال صرعه

حلف على عدم
الأخذ فأنثت
بالبينة ووقع
الطلاق

في هذه السنة

في هذه السنة قضت السنة الحلوف عليها ولم يدخل الدار إلا في غرة محرم سنة
التي تليها فالحتم حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صح
بذلك قاضي خان والسلسلة في البحر من الأيمان في رجل حلف بالطلاق الثلاث
ليطلق زوجته بعد العيد يعني عيد رمضان سنة كذا ولم ينوي الفور ولا
قرينة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العيد طلقة رجعية ويرجعها في
العدة بلا ذنها ولم يسبق له عليها طلاق أصلا فهل له ذلك نعم قال لها أرسل
اليك خمسة دنانير بعد عشر أيام فامرئ بيدك في طلاق متى نسيت فمضى الأيام
ولم يرسل إليها النفقة إن كان الزوج أراد به الفور لها الأيقاع والأطلاق حتى
يموت أحدهما إن لم بعد اليك النفقة من بخاري إلى عشرة أيام فانت كذا أرسل
إليها قبل مضي انقضاء العشرة أيام من كريمة طلقة لعدم حصول الشرط الزانية
قبيل النوع الثالث في الضرب بعد إجماع الخلع في رجل قال لزوجته توفني
طلقة ثلاثا بصيغة المضارع وغدا استعماله في الخلع عرفنا فهل يقع عليه
الطلاق نعم كما افتى به الحنابلة والمطال الكلام على ذلك في حاشيتي على
البحر فراجعها في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تدخل هذه الدار
السكنين بها في هذه السنة ثم بعد زمان قال لأمة أدهبي بها إلى دارها فذهبت
بها فهل لا يقع عليه الطلاق إذا لم تدخلها في هذه السنة المزبورة نعم في اللقي
من باب اليمين في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لو حنث ما لم
يخرج ثم يدخل فيما إذا دفع زيد لعمرو هدية فقال عمر لا قبلها وأدفع منها
لك فحلف زيد بالطلاق أنه لا يأخذ منها منه فدفع عمر ثمنها إلى ابن زيد بلان
بدون إذن منه ولم يأخذ منها منه ولا رضي بذلك ولا إجازة فهل لا يقع
الطلاق عليه نعم لا يقع بقبض ابنه البائع كما ذكر ولا ينسب قبضه لأبيه
لأنه نفل ولا يته عنه بالبيع في رجل قال لزوجته امرئ بيدك ينوي
به تفويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس علمها به بالبيع أو تعمل
ما يقطعها نعم قال إحصاري أو امرئ بيدك ينوي الطلاق لها في مجلس
علمها به وإن طال ما لم يتم أو تعمل ما يقطعها تنويرين باب تفويض الطلاق
في رجل طلق زوجته المدخول بها طلقين أو غيرهم بعد انقضاء عدتها بثلاث حشيش كوال